

إسقاطات الأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية
"دراسة مقارنة لعينة من بلدان البحر الأبيض المتوسط
(فرنسا، إسبانيا، اليونان)- أنموذجا"

د.كمال بريوي/ k_berbaoui@yahoo.fr - جامعة بشار - الجزائر
د. بوزنورة أسماء / bouzenouraasma@yahoo.fr - جامعة قسنطينة 2 - الجزائر

الملخص:

سال الحبر كثيرا في الكتابات حول الأزمات الاقتصادية في العالم ونتائجها المتعددة الأبعاد. يكاد يكون هذا الموضوع مجرد النيش في الماضي، لكن الدراسات المعمقة والمتمعة تبرز أن هناك جوانب أهملت نسبيا في بحوث الخبراء والباحثين المهتمين بموضوع الأزمات الاقتصادية. يبدو أن موضوع إسقاطاتها على الموارد البشرية من بين هذه الموضوعات. لذلك نحاول من خلال هذه الورقة دراسة طبيعة الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الموارد البشرية في ثلاث دول من البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إسبانيا، اليونان) خلال ثلاث فترات من الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى (أزمة الكساد الكبير 1929 ، أزمة البترول 1973 والأزمة المالية العالمية 2008). وقع الاختيار على هذه الفترات والدول للإلمام بتاريخ الأزمات الاقتصادية خلال قرن من الزمن، كما تعتبر الدول الثلاثة من الدول المستقلة التي عاشت هذه الأزمات ويمكن دراستها. ودنا إدماج الجزائر لكنها كانت تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي خلال أزمة 1929 ، وتأثرت إيجابيا من أزمة البترول 1973.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الأزمة المالية، الموارد البشرية، بلدان البحر الأبيض المتوسط

Abstract:

the economic crisis and their multidimensional results Shed much ink In the literature. This subject is almost just be digging in the past, But careful studies show that there are aspects have been relatively neglected of the experts and researchers research interested in the subject of economic crisis . It seems that the theme of their projections on the human resources was one of them. We are trying through this paper to study the nature of the economic crisis and its impact on human resources in the three countries of the Mediterranean(France, Spain, Greece) During the three periods of the world's major crises economic (the Great Depression 1929, The oil crisis 1973 and International financial crisis2008). We selected these periods and countries to familiarize on the history of the economic crisis in a century, we also considered the three states of Independent ones that have lived these crises and can be it studied. We wanted to integrate Algeria but it was colonized by France during the crisis of 1929 and it affected positively in the oil crisis 1973.

Keywords: The economic crisis, The financial crisis, The human resources, The mediterranean countries..

المقدمة

الأزمات الاقتصادية قديمة وليست وليدة العصر الحاضر ولو تتبعنا تاريخها نجد أنها قديمة قدم البشرية وقد أخبرنا القرآن الكريم عن أقوام سألوا هل حلت بهم أزمات اقتصادية كأهل مصر في عهد سيدنا يوسف عليه السلام في القرن(15 ق.م) كما جاء في " الآية 48-49 من سورة يوسف " دامت مدتها سبع سنوات، والأزمة الاقتصادية التي

وقعت في عهد سيدنا موسى عليه السلام في القرن (13 ق.م) وأشار القرآن الكريم إلى ذلك في " الآية 129- 130 من سورة الأعراف". تكرر حدوث الأزمات الاقتصادية في العصور اللاحقة كأزمة عام الرمادة (18هـ/639م) في العصر الإسلامي والغلاء الفاحش في عهد الدولة الإخشيدية والفاطمية، وزادت حدة هذه الأزمات في العهد العباسي تسارعت وتيرة الأزمات الاقتصادية أكثر خلال العصر الحديث الذي شهد العديد من الأزمات المالية والاقتصادية الأكثر تكلفة للاقتصادات العالمية وأشهر هذه الأزمات الاقتصادية: أزمة الكساد الكبير سنة 1929 امتدت على طول فترة الثلاثينات، انعكست على معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا. تلتها الأزمة الهيكلية الطويلة 1973 و 1979 الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (دامت حسب بعض المصادر أربعة عشر سنة)، لها آثار اقتصادية شديدة على الدول المعتمدة على النفط العربي خاصة الدول المتقدمة، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة مالية عالمية حادة سنة 2008 انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة دول العالم مسببة انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب.

بناء على الطرح السابق تتمحور إشكالية هذه الورقة العلمية حول:

ماهي الإسقاطات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية في كل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان)؟

● أهمية وأهداف الدراسة

- موضوع إسقاطات الأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية من الدراسات القليلة في هذا المجال وتأتي هذه الدراسة نظرا لأهمية الموارد البشرية وباعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد أي بلد.
- دراسة ثلاثة من الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى خلال قرن من الزمن بالتركيز على نوعين من الأزمات الاقتصادية (الدورية والهيكلية) للإلمام أكثر بطبيعة هذه الأزمات ولتكون النتائج أوسع وأدق.
- الوقوف على نتائج هذه الأزمات الكبرى على الموارد البشرية لأهميتها في اقتصاد أي بلد.
- دراسة موضوع تسريح الموارد البشرية خلال هذه الفترات من الأزمات الاقتصادية لما لها من تأثير كبير على نفسية الموارد البشرية.

● منهجية الدراسة : اعتمدنا في إنجاز هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد العلاقة بين مختلف

المتغيرات المدروسة ، المنهج الاستنتاجي من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقة واستخلاص النتائج، المنهج المقارن للمقارنة بين الدول الثلاثة فيما يخص إسقاطات الأزمات الاقتصادية الثلاث عليها .

● عناصر الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على الخطة التالية:

1. ماهية الأزمات الاقتصادية.

2. مؤشرات قياس الأزمات الاقتصادية.

3. إسقاطات الأزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008) على كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان).

1. ماهية الأزمات الاقتصادية

1.1 تعريف الأزمة الاقتصادية

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها التدهور الحاد في الأوضاع والتوقعات الاقتصادية وقد تمس قطاع اقتصادي واحد في منطقة واحدة ولفترة وجيزة كما قد تمس الاقتصاد العالمي بأسره ولعدة سنوات، وتسبب إما في التباطؤ الاقتصادي أو فيما هو أسوأ من ذلك وهو الركود الاقتصادي. وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاج وعدم توفر السيولة وانتشار حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر.

تمس الأزمة الاقتصادية القطاع الحقيقي للاقتصاد فيتوقف الإنتاج وينخفض النمو الاقتصادي وتغلق المصانع ويسرح العمال وتزداد البطالة وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.

2.1 أنواع الأزمات الاقتصادية:

تقسم الأزمات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:¹

- **الأزمة الدورية:** تصيب تكرار الإنتاج والجوانب الرئيسية فيه من إنتاج وتداول واستهلاك وتخزين. وتكون شاملة لمختلف الدول. مثل: أزمة 1929، 2008.
- **أزمات وسيطة:** تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، تشمل الكثير من جوانب ومجالات الحياة. مثل أزمة المكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا.
- **الأزمة الهيكلية:** تشمل قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي مثل: أزمة الغذاء وأزمة الطاقة.

3.1 تعريف الأزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008)

- **أزمة 1929:** هي أزمة دورية عالمية كبرى حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 استمرت خلال الثلاثينات وبداية الأربعينات، نتيجة للمضاربات الكبيرة بداية من العشرينات والبعيدة عن الاقتصاد الحقيقي (ارتفعت أسعار الأوراق المالية بـ 300% في المتوسط بينما الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا بـ 50% خلال الفترة 1921-1929) الأمر الذي أدى إلى انفجار فقاعة المضاربة وبالتالي خسرت أسعار الأوراق المالية 32 مليار دولار* من قيمتها سنة 1929 واستمر الانخفاض في أسعارها إلى غاية سنة 1933 حيث

* يمثل هذا المبلغ في ذلك الوقت عشرة أضعاف الميزانية الفيدرالية و يفوق الانفاق الحربي الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى ووجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين وانتحر 11 مضارب.

سجلت نسبة انخفاض بلغت 216% مقارنة بعام 1929 وخسر مؤشر داوجونز الصناعي 90% من قيمته خلال أربع سنوات من الأزمة ولم يسترجع مستواه إلى غاية سنة 1954، انتشرت هذه الأزمة إلى معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا.

• **أزمة البترول (1973-1986):** حدثت خلال هذه الفترة صدمتي النفط الأولى سنة 1973 والثانية سنة 1979، وهما أزميتان اقتصاديتين هيكليتين تعلقتا بارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، حيث ضاعفت الدول المنتجة له السعر بثلاث مرات خلال عام واحد بالنسبة لصدمة النفط الأولى (3.1 دولار للبرميل عام 1973 إلى 10.7 دولار للبرميل عام 1974)، وارتفعت بمرتين ونصف خلال صدمة النفط الثانية ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع لتبلغ أقصاها سنة 1982 بسعر 32.5 دولار للبرميل² وضعت أزمة البترول نهاية لثلاثينات الرفاه في الدول الغربية المستوردة للنفط العربي وبرزت معها ظاهرة جديدة في الاقتصاديات الرأسمالية وهي ظاهرة التضخم الركودي (اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وارتفاع معدل البطالة).

• **أزمة 2008:** هي أزمة مالية عالمية (دورية) ظهرت في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإفراط في منح ما يطلق عليه قروض الرهن العقاري من الدرجة الثانية (Subprime) التي تعرف بأنها قروض رهن عقاري تمنح لمقترضين ذات جودة ائتمانية متوسطة وضعيفة يقبلون على مخاطر كبيرة قد لا يستطيعون تعويضها لضعف مداخلهم، هذه القروض تتميز بأنها تعطى بسعر فائدة ثابت ومنخفض لمدة من سنتين إلى ثلاثة سنوات ثم يصبح سعر الفائدة متغيرا، ويضاف إليه بعد ذلك علاوة الخطر نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين³

عندما اتجهت المؤشرات الاقتصادية إلى الارتفاع والتحسين نهاية عام 2009 في أغلب الدول المتقدمة انطلقت أزمة الديون السيادية الأوروبية التي بدأت أواخر 2010 وبداية 2011 وأثرت خاصة على دول BIIGS ، انطلقت شرارتها من اليونان نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمديونية تجاه دائيها بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزانية العمومية.

2. مؤشرات قياس الأزمات الاقتصادية

بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لتقويم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير كفاءة رأس المال سنة 1992 ومنذ ذلك الوقت توالى الجهود والدراسات لوضع مؤشرات يمكن أن تكون كإشارات تحذير للازمات المالية، والمنهج المستخدم هو " نظام الإنذار المبكر" وهناك

عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات مصرفية نوعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي:⁴

1.2 المؤشرات المصرفية النوعية: تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية بالاعتماد على مكونات مؤشر CAMELS* والذي يغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S). ويعرف مؤشر CAMELS بأنه مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي لكن دون نشر النتائج للجمهور واقتصارها فقط على البنوك إلى غاية 1998.

وفق هذا المؤشر يتم تصنيف البنوك حسب درجات تتراوح بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء المصرفي، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء .

2.2 مؤشرات الاقتصاد الكلي: هي مجموعة من المؤشرات تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية تم اقتراحها من طرف صندوق النقد الدولي للإشراف على البنوك كمؤشرات استرشادية ، تساعد على تقييم مدى قابلية النظام المصرفي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر مثل: النمو الاقتصادي ، ميزان المدفوعات ، التضخم الاقتصادي.....الخ⁵

يمكن القول في الأخير أن هذه المؤشرات الاقتصادية تدل فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للآزمات ومن خلال مراقبتها يمكن التنبؤ بإمكانية حدوث أزمة وإلا فإنه لا توجد مؤشرات واضحة بشكل يقيني يتم الاعتماد عليها في التنبؤ بالآزمات الاقتصادية.

3. إسقاطات الأزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008) على كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان)
ندرس هذا العنصر بالتطرق للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للآزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008) على كل من فرنسا، اسبانيا واليونان.

* كفاية رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)، 2. جودة المنتوجات (ASSET QUALITY)، 3. الإدارة (MANAGEMENT)، 4. الربحية (EARNINGS)، 5. السيولة (LIQUIDITY)، 6. تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk)

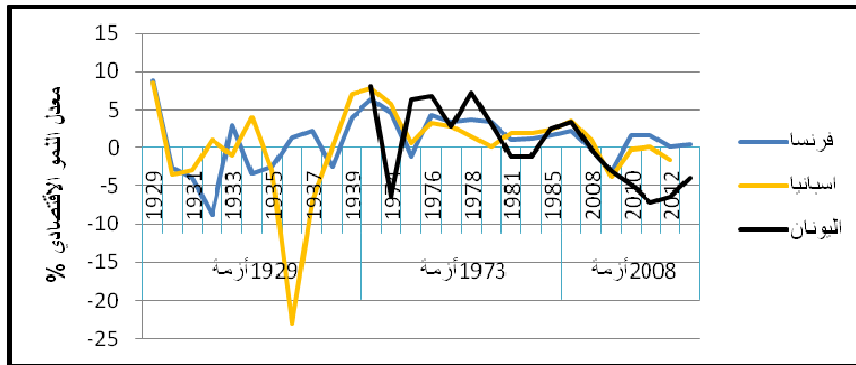
1.3 الانعكاسات الاقتصادية لأزمات (1929، 1973، 2008) على كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان)

نركز في دراسة الجانب الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية (النمو الاقتصادي، التضخم الاقتصادي و التجارة الخارجية).

• النمو الاقتصادي

يمكن مقارنة تطور النمو الاقتصادي خلال الأزمات الاقتصادية الثلاث بالنسبة للدول الأوروبية الثلاث من خلال الشكل التالي وهذا بأخذ سنة قبل الأزمة كأساس للمقارنة:

شكل رقم 01: يبين تطور النمو الاقتصادي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) لكل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان) في فترة الأزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008)



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على:

1. Jacques Marsielle, Alain Plessis, FEG-WP N° 02/11, p:06⁶.
2. Μιχάλης Μ. Παλιδόπουλος, Κωνσταντίνος Ι. Λοΐζος, ΙΟΥΛΙΟΣ 2011, p:144⁷
3. OCDE⁸, البنك الدولي⁹.

نلاحظ أن تأثير أزمة 1929 على الدول الثلاثة كان متزامنا حيث تأثرت كلها بعد عام من انطلاق الأزمة، لكن هناك تباين بينها فيما يخص الشدة* والمدة* وكان تأثيرها أشد على فرنسا (سجلت مجموع انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 23.3% خلال تسع سنوات من الأزمة (1930-1938) وكان ذلك خلال السنوات التالية (1930، 1931، 1932، 1934، 1935، 1938)، تأتي بعدها اليونان التي تأثر اقتصادها أيضا بشدة فخلال عامين فقط من الأزمة (1931-1932) انخفض النمو الاقتصادي بـ 17.5% وأدت بها إلى الإفلاس عام 1932¹⁰، وتأثر أيضا اقتصاد اسبانيا من الأزمة لكن بشدة أقل بتسجيل إجمالي نمو اقتصادي سالب بلغ-)

*نقصد بالشدة: إجمالي النمو الاقتصادي السالب.

**المدة: الفترة الزمنية للأزمة.

10.5% خلال ستة سنوات من الأزمة الاقتصادية (1930-1935) وكان ذلك خلال الفترات التالية (1930، 1931، 1933، 1935) مع الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من (1936-1939) تمثل الحرب الأهلية الإسبانية.

تعتبر أزمة البترول أطول فترة ركود في الدول الثلاثة دامت 14 سنة ولكنها تتباين من حيث الشدة بالنسبة للدول الثلاثة وتعتبر إسبانيا الدولة التي عرفت أكبر تباطؤ في نمو اقتصادها مقارنة بفرنسا واليونان حيث سجلت متوسط إجمالي نمو اقتصادي بلغ 2.1% خلال الفترة (1974-1985) ثم اليونان بمتوسط إجمالي نمو اقتصادي بلغ 2.2% خلال نفس المدة بلغ أدنى معدل سلمي عام 1974 بنسبة (-6.4%)، أما فرنسا فسجلت معدلات نمو قريبة من تلك المسجلة في كل من إسبانيا واليونان بلغت في المتوسط 2.4% (سجلت معدل نمو سلمي عام 1975 بنسبة (-1.1%)).

خلال ستة سنوات من أزمة 2008 تعتبر اليونان الأشد تأثراً من الأزمة وصل فيها إجمالي انخفاض النمو الاقتصادي نسبة 25.6%* خلال الفترة (2008-2013)، تأتي بعدها إسبانيا بنسبة انخفاض تساوي (5.6%) خلال الفترات 2009، 2010، 2012، ثم فرنسا التي سجلت نمو اقتصادي سالب بلغ (-3.3%) عامي 2008 و2009.

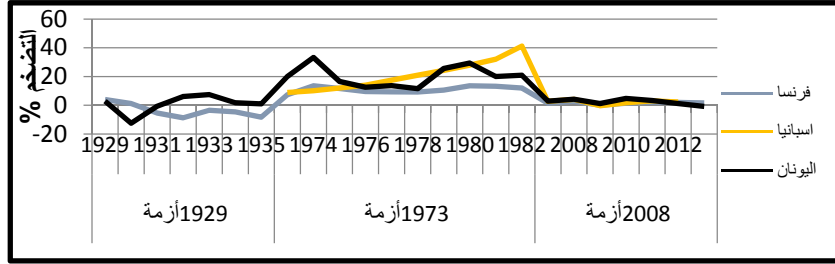
نستنتج أن فرنسا أقل تأثراً خلال الأزمات الاقتصادية الثلاثة مقارنة بإسبانيا واليونان وتعتبر إسبانيا أكثر تأثراً خلال أزمة البترول، أما اليونان فقد تأثرت أكثر خلال أزمة 2008.

● التضخم الاقتصادي

يمكن مقارنة تطور معدل التضخم الاقتصادي في الدول الثلاث خلال فترات الأزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008) من خلال الشكل التالي:

*** علماً أن تكلفة الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي 25% من ناتجها المحلي الإجمالي.

شكل رقم 02: يبين تطور التضخم الاقتصادي في كل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان) خلال فترة الأزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008).



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على:

- 11
1. <http://france-inflation.com>
2. Μιχάλης Μ. Παλιδόπουλος, Κωνσταντίνος Ι. Λοϊζος, ΙΟΥΛΙΟΣ 2011, p: 147¹²
3. البنك الدولي¹³, 4. LABORSTAT¹⁴, 6. OCDE
14
7. <http://www.inflation.eu/inflation-rates/greece/historic-inflation/cpi-inflation-greece.aspx>

نلاحظ تسجيل معدلات تضخم سالبة خلال فترة الكساد الكبير في كل من فرنسا واليونان وهي الحالة التقليدية للأزمات الاقتصادية بارتفاع المخزون السلعي والذي يقابله انخفاض كبير في الطلب ما يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار عن مستواها الطبيعي وهذا يعني أن الخسائر تكون أكبر.

أما بالنسبة لأزمة البترول فنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط تسارع ارتفاع معدل التضخم في الدول الثلاثة حيث سجلت مستويات قياسية لها زادت أكثر خلال صدمة النفط الثانية بسبب التضخم المستورد نظرا لحيوية هذا المورد في اقتصاداتها، ونلاحظ بأن فرنسا مقارنة بإسبانيا واليونان سجلت معدلات تضخم أقل رغم ارتفاعه أيضا فيها مع العلم أنها تعتمد على النفط المستورد بنسبة 60% (سجلت أعلى نسبة لها خلال سنتي 1974 و1980 بنسبة 13.6%)، وبدأت اسبانيا أكثر تأثرا من التضخم نظرا لاعتمادها على الطاقة المستوردة بشكل كبير (77% من طاقتها مستوردة خلال هذه الفترة)¹⁵، سجلت فيها معدلات التضخم مستويات قياسية مقارنة بالدول الأخرى (41.8% عام 1982)، كذلك اليونان شهدت فترة تضخم تاريخية بدأت منذ عام 1973 حيث سجل معدل التضخم ذروته عام 1974 بمستوى 33.2% ومع بداية صدمة النفط الثانية بدأت مرحلة جديدة من الارتفاع في معدل التضخم نتيجة العجز المستمر في الميزانية والسياسة النقدية المتبعة.¹⁶¹

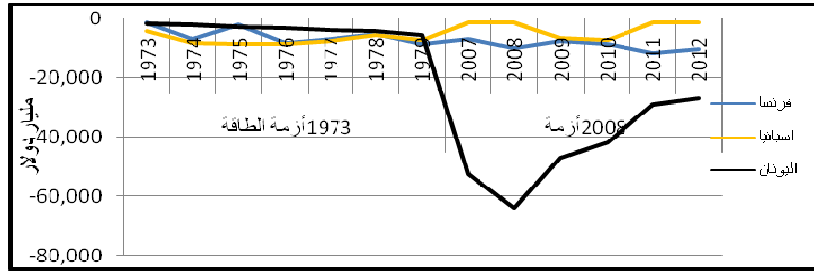
¹.

يلاحظ بأن التضخم خلال أزمة 2008 أصبح أكثر تحكما فيه في الدول الأوروبية الثلاث وهذا راجع لكون هذه الدول قد تمكنت من الاستفادة من أزمة البترول باتخاذها الإجراءات اللازمة لمواجهة واستطاعت التحكم فيه بعدم تكراره (رغم أن هذه الأزمة قد ترافقت بارتفاع كبير في أسعار المحروقات والمواد الغذائية إلا أن المستوى العام للأسعار لم يرتفع بالشكل الذي حصل خلال السبعينات والثمانينات). نستنتج أن أزمة البترول 1973-1986 تعتبر أطول أزمة تضخم دامت 14 سنة في الدول الثلاثة وتعتبر اسبانيا أكثر تأثرا منها وأقلها تأثرا فرنسا، كما أن الدول الثلاثة استطاعت تجنب حدوث التضخم الركودي خلال أزمة 2008.

● التجارة الخارجية

انكماش التجارة العالمية خلال أزمة الكساد الكبير أدت إلى انهيار كبير في صادرات الدول الثلاثة، سجلت الصادرات الاسبانية أكبر انهيار لها خلال الفترة (1929-1935) بنسبة 97%، وانخفضت الصادرات الفرنسية بنسبة 59.2% خلال نفس الفترة، أما الصادرات اليونانية فانخفضت بنسبة 36% فقط مع العلم أن الدول الثلاثة كانت دول متخلفة تعتمد على المنتجات الزراعية في صادراتها، ويعود هذا الانخفاض الكبير في الصادرات إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها معظم الدول الأوروبية بزيادة الضرائب المفروضة على الواردات وبالتالي قلة الطلب من ناحية وإلى انخفاض قيمة الصادرات من ناحية أخرى للانخفاض الكبير في الأسعار العالمية خلال هذه الأزمة. خلال أزمة البترول سجلت الدول الثلاثة استمرارا في معدل نمو الصادرات لكن بمعدلات منخفضة، ويعود التأثير الكبير لازمة على ميزان التجارة الخارجية لكل من فرنسا واسبانيا بشكل كبير إلى ارتفاع الواردات بشدة خلال الفترة (1974-1978) نتيجة ارتفاع فاتورة المحروقات التي سجلت ارتفاعا حادا وصل إلى (345.2%)، 404.7% على الترتيب حيث تستورد كل منهما 60% و 77% من احتياجات الطاقة من الدول المصدرة للنفط.

شكل رقم 03: يبين رصيد ميزان التجارة الخارجية لكل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان) خلال أزمة 1973 وأزمة 2008.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: ¹⁷ <http://www.banque.france.fr> OCDE

خلال أزمة 2008 نلاحظ التأثير الكبير للأزمة على التجارة الخارجية لليونان بشكل أكبر من فرنسا واسبانيا ويعود العجز الكبير في الميزان التجاري اليوناني إلى فاتورة الواردات الكبيرة التي تزيد عن الصادرات بثلاث مرات (حيث تتميز القدرة التصديرية لليونان بنقاط ضعف هيكلية بما في ذلك قاعدة إنتاجية ضعيفة) في حين لا تتعدى بالنسبة للبلدين الآخرين مرة واحدة، ويعود العجز المسجل في الموازين التجارية أيضاً إلى انخفاض نمو الصادرات بشكل أكبر من الواردات، بالنسبة لفرنسا خلال الفترة (2008-2012) انخفضت بنسبة 44.6%، أما الصادرات الاسبانية فسجلت انخفاضاً خلال نفس الفترة ب 40.4%، ووصلت نسبة الانخفاض في الصادرات اليونانية خلال نفس الفترة الى 38.3%.

نستنتج أن أزمة 1929 تعتبر أكثر تأثيراً على التجارة الخارجية بالنسبة للدول الثلاثة بتراجع كبير في قيمة الصادرات وخاصة بالنسبة لاسبانيا، وانعكاس أزمة البترول كان أكبر على زيادة فاتورة الواردات بالنسبة للدول الثلاثة وخاصة بالنسبة لاسبانيا. وكان تأثير أزمة 2008 حاداً على التجارة الخارجية في اليونان.

2.2 الانعكاسات الاجتماعية لأزمات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية في كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان)

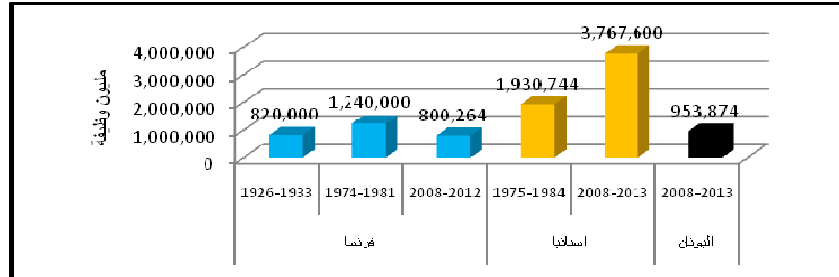
ندرس الانعكاسات الاجتماعية للامزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية في كل من (فرنسا، اسبانيا واليونان) بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في تسريح العمال، نسبة التشغيل، معدل البطالة.

• تسريح العمال

تزداد ظاهرة تسريح الموارد البشرية الموظفة في فترات الأزمات الاقتصادية والتي يعتمد إليها أرباب العمل كحل لتخفيف أعباء العمل عند اشتداد الأزمات الاقتصادية للمحافظة على استمرارها هذا الإجراء يزيد من مخاوف

الموارد البشرية ويفقدها الشعور بالراحة النفسية والجسدية نتيجة الخوف المستمر من البطالة، ودراسة تسريح الموارد البشرية في الدول الثلاثة خلال فترة الأزمات (1929، 1973، 2008) مكنتنا من الوصول إلى الشكل التالي:

شكل رقم 04: يبين عدد الوظائف المفقودة في مختلف القطاعات في كل من (فرنسا، إسبانيا، اليونان) خلال أزمة 1929، أزمة البترول وأزمة 2008.



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على:

1. BIT, p 06¹⁸
 2. INSS, ÉCONOMIE ET STATISTIQUE, N° 368. 2003;p49¹⁹
 3. BARDAJI José, Impact de la crise sur l'emploi et les salaires en France, Trésor-éco, n°83. Janvier 2011;p13²⁰
 4. Creations et destructions d'emploi en France attractivité des territoires, 02mai2012, www.groupe-fie.com²¹
 5. DARES ANALYSES, EMPLOI, CHOMAGE, POPULATION ACTIVE, BILAN DE L'ANNÉE 2012, JUIN 2013, p2.N°037²²
 6. LOSS SURVEY: JOB LOSSES AND RESTRUCTURING 6. UNI Finance Global Union, BANKING JOB PROCESS IN THE FINANCIAL SECTOR., 2011, p25,²³
 7. ENDEAVOR GREECE REPORT, CREATING JOBS FOR YOUTH IN GREECE, 2014, p13.²⁴
 8. National Bank of Greece²⁵, 9. www.ine.es,²⁶ 10. OIT²⁷
- نلاحظ التأثير الكبير لأزميتي الكساد الكبير وأزمة البترول على تسريح الموارد البشرية الفرنسية بشكل أكبر منه خلال أزمة 2008 على الرغم من شدة الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الفرنسي، وتعتبر الموارد البشرية المشتغلة في القطاع الصناعي الأكثر تأثراً خلال أزميتي الكساد الكبير وأزمة البترول (خلال الفترة (1981-1974) تم خسارة 55% من الوظائف في هذا القطاع مقابل 29% و 13% في كل من قطاعي الزراعة والبناء والتشييد على الترتيب (علماً أن القطاع الخدمي لم يشهد خسارة في الوظائف خلال نفس الفترة بل اعتبر القطاع الوحيد المنشئ للوظائف)، أما خلال أزمة 2008 فتعتبر الموارد البشرية المشتغلة في قطاعي البناء والتشييد والصناعة الأكثر تأثراً (خلال الفترة (2012-2008) تم خسارة 74.1% و 49.6% من العمال في هذين القطاعين على الترتيب).
- نلاحظ التأثير الكبير لأزمة 2008 على الموارد البشرية الإسبانية الموظفة مقارنة بالأزمة الهيكلية عام 1973 حيث تم تسجيل إلغاء 1.930.744 وظيفة خلال الفترة (1979-1975) بينما كلفت أزمة 2008 الاقتصاد الإسباني إلغاء 3.217 مليون وظيفة بمختلف صور ترك العمل (التقاعد المسبق أو الذهاب الإرادي أو

عن طريق التسريح). يعتبر عمال القطاع الزراعي الأكثر تأثراً من الأزمة الهيكلية خلال خمس سنوات باحتلالها النصيب الأكبر من مجموع الوظائف الملغاة بنسبة 35.73%، يأتي بعده قطاع الصناعة بـ 31.66%، ثم قطاعي الخدمات والبناء والتشييد بـ 16.32%، 16.27% على الترتيب. وتعتبر أزمة 2008 أشد وطأة على الموارد البشرية في قطاع البناء والتشييد حيث فقد هذا القطاع ما يمثل نسبة 43% من إجمالي الوظائف المفقودة خلال الفترة (2008-2013)، ثم عمال القطاع الخدمي بنسبة 26.7%، ثم عمال القطاع الصناعي بنسبة 26.4%، وبنسبة قليلة جدا 3.6% من عمال القطاع الزراعي.

خلال ستة سنوات من الركود بلغ إجمالي الوظائف المفقودة في اليونان 953.874 وظيفة أغلب الوظائف المفقودة لدى فئة الشباب التي تشكل أكثر من نصف إجمالي الوظائف الملغاة حيث بلغ عددها 532.125 وظيفة ما يمثل نسبة 55.7% من إجمالي الوظائف الملغاة.

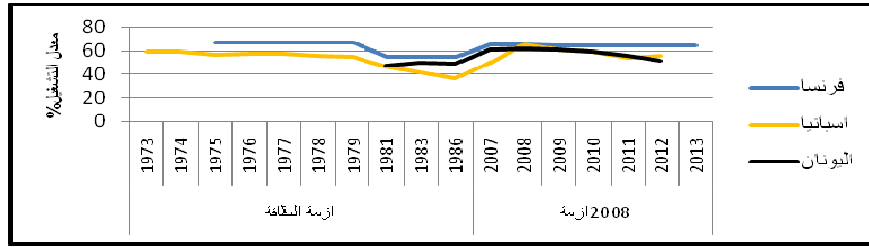
احتلت القطاعات الثلاثة الرئيسية (الصناعة، البناء، التجارة) النصيب الأكبر من عمليات تسريح العمال حيث تشكل حوالي ثلثي الوظائف التي تم فقدانها خلال فترة الركود الاقتصادي، واحتل القطاع الخدمي النصيب الأكبر من عمليات التسريح بنسبة 32.7% ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 24.3% من إجمالي الوظائف المفقودة، ثم القطاع الصناعي بنسبة 21.6% وتأثر القطاع الزراعي في اليونان من التسريح بنسبة كبيرة بلغت 21.4% من إجمالي الوظائف المفقودة.²⁸

نستنتج أن الموارد البشرية الاسبانية أكثر تأثراً خلال الأزمات الاقتصادية سواء كانت دورية أو هيكلية وتعتبر الموارد البشرية الفرنسية أكثر تأثراً من الأزمة الهيكلية.

● معدل التشغيل

أوقات الأزمات الاقتصادية تتوقف عجلة الاستثمار نتيجة فقدان الثقة في الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى إفلاس بعض الشركات لتوقف التمويل كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض التشغيل ومقارنة التوظيف خلال الأزمات الاقتصادية محل الدراسة في عينة البلدان المدروسة بالاعتماد على البيانات المتوفرة توصلنا إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 05: يبين عن تطور معدل التشغيل بالنسبة للدول (فرنسا، إسبانيا، اليونان) خلال أزمة البترول وأزمة 2008.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. <http://www.insee.fr>²⁹, 2. www.oecd.org³⁰, 3. (INE) Instituto Nacional de Estadística <http://www.ine.es>³¹, 4. OIT

نلاحظ التأثير الكبير لأزمة البترول على الموارد البشرية للدول الثلاثة لكن التأثير كان أكبر على توظيف الموارد البشرية الإسبانية كما نلاحظ من (الشكل رقم 08) حيث سجلت معدلات تشغيل دنيا مقارنة بفرنسا واليونان سجلت أدناها سنة 1986 بنسبة 36.3% بانخفاض بلغ 25 نقطة مئوية مقارنة بعام 1973، تأتي بعدها الموارد البشرية اليونانية التي سجلت أقل نسبة تشغيل سنة 1981 بنسبة 47.2% أما الموارد البشرية الفرنسية فسجلت معدلات تشغيل مرتفعة على طول فترة الأزمة مقارنة بكلا الدولتين لكنها سجلت تدهورا كبيرا سنة 1981 بنسبة تشغيل 54.7% بانخفاض بلغ 11.6 نقطة مئوية مقارنة بعام 1979.

أزمة 2008 كانت أقل وطأة على تشغيل الموارد البشرية في الدول الأوروبية الثلاث مقارنة بأزمة البترول، حيث سجلت إسبانيا أكبر انخفاض في تشغيل مواردها البشرية بلغ خلال خمس سنوات من الركود (2008-2012) نسبة 46.4% ويأتي هذا الانخفاض في التشغيل نتيجة للتراجع المسجل في مختلف المؤسسات الوطنية للضائقة المالية التي تمر بها البلاد منذ بداية عام 2008 (وصل الانخفاض في عدد المؤسسات النشطة نسبة 8.05% عام 2013 مقارنة بعام 2008 ويعتبر قطاع البناء الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية حيث بلغت نسبة الانخفاض فيه 13.5% من إجمالي الشركات وانخفضت الشركات في القطاع الصناعي بـ 6.6%).

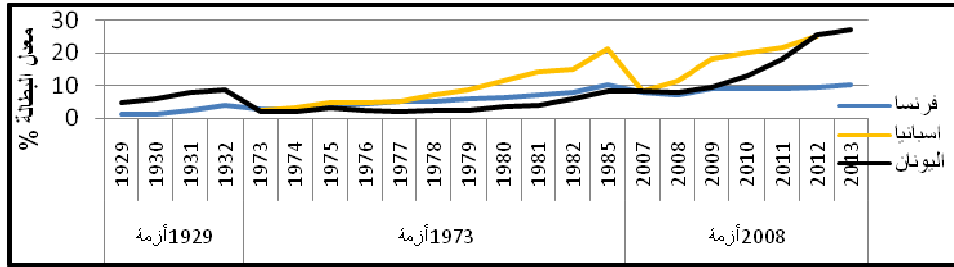
أما بالنسبة لليونان فبلغت نسبة الانخفاض في تشغيل موارده البشرية خلال خمس سنوات (2009-2013) من الركود 32%. وهذا راجع إلى الإلغاء الواسع في الوظائف من جهة سعيا لتخفيض التكاليف وإلى انخفاض الطلب على العمال الجدد بقوة منذ عام 2009 تماشيا مع الانكماش الاقتصادي ومن جهة أخرى انخفض معدل الوظائف الجديدة بنسبة بلغت أكثر من النصف خلال أربع سنوات من الركود حيث سجلت 21.753 وظيفة فقط عام 2012³²

أما بالنسبة لفرنسا فكما نلاحظ أنها أقل تأثراً من الأزمة مقارنة باسبانيا واليونان، لكن حصل فيها تدهور خلال الأزمة وحدث انخفاضاً في الوظائف الجديدة بنسبة 18% عام 2011 نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي، حيث حصل انخفاض كبير خاصة في قطاع الخدمات 26% من إجمالي الوظائف كما انخفضت فرص العمل الجديدة في الصناعة التحويلية بـ 2.000 وظيفة مقارنة بعام 2010³³ نستنتج أن تشغيل الموارد البشرية خلال أزمة 2008 بدا أكثر صموداً منه خلال الأزمات الاقتصادية السابقة بالنسبة للدول الثلاثة مما يعني تحسن السياسات التشغيلية التي تعتمد عليها هذه الدول باستفادتها من تجارب الأزمات الاقتصادية السابقة.

• البطالة

نتيجة لزيادة تسريح الموارد البشرية إضافة لانخفاض فرص العمل الجديدة خلال فترات الأزمات الاقتصادية ترتفع ظاهرة البطالة بشكل كبير خاصة في الدول التي تتأثر أكثر من الأزمات الاقتصادية وهذا ما تم ملاحظته خلال أزمات (1929، 1973، 2008) بالنسبة لفرنسا، اسبانيا واليونان) كما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم 06: يبين تطور معدل البطالة خلال الأزمات الاقتصادية (1929، أزمة الطاقة، 2008) بالنسبة للدول (فرنسا، اسبانيا، اليونان).



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

OCDE، البنك الدولي، OIT، 1993، p93³⁴، pierre villa, monographies d'économètre ;

أدت أزمة 1929 إلى ارتفاع كبير في معدل بطالة الموارد البشرية في الدول الثلاثة كان التأثير أكبر بالنسبة لإسبانيا التي سجلت معدل بطالة بلغ 30% من إجمالي السكان بلغ عدد البطالين فيها سنة 1932 عدد 389.000 شخص³⁵، كما زادت حدة الفقر والبؤس الناتجان عن الأزمة حيث وصل عدد الفقراء إلى 8 مليون بالإضافة إلى مليون فلاح بدون أرض في الوقت الذي كان نصف السكان تقريباً من العمال فلاحين وعلى النقيض من ذلك كان من يملكون 68% من الأراضي 2% فقط من السكان، تأتي بعدها اليونان التي سجلت أعلى معدل بطالة سنة 1932 بنسبة 8.6% حيث زاد عدد البطالين فيها بـ 162.000 بطل مقارنة بسنة

1928 (75000 بطل فقط)³⁶، ثم فرنسا التي سجلت أقل معدل بطالة مقارنة باسبانيا واليونان بمعدل بطالة بلغ 4% سنة 1932 كما لم يكن يوجد بطالين فيها قبل الأزمة يتلقون مساعدات من قبل صندوق البطالة، وفي مارس 1931 تم إحصاء 50.000 بطل ناتجة بشكل خاص عن التراجع في الإنتاج في الصناعات النسيجية (بلغ معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي نسبة 7.5%)³⁷.

خلال أزمة البترول 1973 نلاحظ (الشكل رقم 06) أن الموارد البشرية اليونانية احتفظت على شروط العمالة الكاملة (لا تتجاوز 3%) إلى غاية صدمة النفط الثانية أين سجلت اتجاهها تصاعديا، بلغ أعلى معدل فيها سنة 1985 بمعدل 8.3% وتعتبر أقل الدول تأثرا من أزمة البترول مقارنة بفرنسا واسبانيا، أما اسبانيا فقد شهدت أكبر تأثير للأزمة على بطالة مواردها البشرية مقارنة بفرنسا واليونان، سجلت معدلات البطالة فيها أعلى النسب على طول فترة الأزمة بلغت أقصاها سنة 1985 بمعدل 21.2%، وبالنسبة لفرنسا فقد تأثرت مواردها البشرية جراء الأزمة الهيكلية لكن كانت أقل شدة مقارنة باسبانيا (بلغ أعلى معدل لها سنة 1985 بمعدل 10.2%) وتعتبر معدلات بطالة تاريخية خلال فترات السلم حتى هذا التاريخ سجلت لدى كل من اسبانيا وفرنسا خلال أزمة البترول 1973 وأكبر من تلك المسجلة خلال أزمة الكساد الكبير.

نلاحظ التأثير الكبير لأزمة 2008 على بطالة الموارد البشرية بالنسبة للدول الأوروبية الثلاث لكن تأثيرها كان أشد بالنسبة لاسبانيا التي سجلت أعلى المعدلات خلال الفترة (2008-2012) حيث نما معدل البطالة فيها بسرعة وسجلت معدل تاريخي سنة 2012 بنسبة 25.1% (4.6 مليون عاطل للمرة الأولى والأكبر من أزمة البترول 1973)، تأتي بعدها الموارد البشرية اليونانية التي سجلت أيضا معدلات تاريخية لها خلال هذه الأزمة بنسبة 27% سنة 2013 (تعتبر أعلى النسب في الاتحاد الأوروبي تأتي بعدها اسبانيا) نتيجة لتدابير التقشف وحالة الركود التي تمر بها البلاد، أما الموارد البشرية الفرنسية فتعتبر أقل تأثرا من البطالة عند مقارنتها باليونان واسبانيا لكن على المستوى الوطني فقد سجلت معدلات البطالة فيها أيضا أكبر زيادة منذ 1993 وسجلت أعلى معدل لها عام 2013 بنسبة 10.4% حيث سجلت معدلات قريبة من تلك المسجلة خلال أزمة البترول وأكبر من تلك المسجلة خلال أزمة الكساد الكبير.

نستنتج أن الموارد البشرية الاسبانية أكثر تأثرا من البطالة خلال فترات الأزمات الاقتصادية (1929، 1973، 2008).

الخاتمة

نستخلص من كل ما سبق ما يلي:

- تبقى أزمة 1929 أشد أزمة اقتصادية تمر بكل من فرنسا واسبانيا لكن بالنسبة لليونان فبالرغم من شدتها عليها والتي أدت إلى إفلاسها وكلفتها 17% من ناتجها المحلي الإجمالي تعتبر أزمة 2008 الأكبر شدة فيها حيث كلفتها 25.6% من ناتجها المحلي الإجمالي (كادت أن تفلس مرة أخرى).
- رغم شدة أزمة 1929 على كل من فرنسا ، اسبانيا واليونان إلا أنها استطاعت بناء اقتصادياتها لتصبح أكثر قوة مما كانت عليه قبل الأزمة بحدوث تغيير في هيكلية الاقتصاد حيث تطورت الصناعة على حساب الزراعة واستمرت الدول الثلاثة في النمو، وبالنظر إلى التجارب السابقة في هذه الدول فإنه بالنسبة لأزمة 2008 يمكن أن تكون دفعا لهذه الدول لتزداد قوة.
- هناك بعض المؤشرات تتكرر خلال الأزمات الاقتصادية يتم توقعها وفي هذا الصدد نجد أن ظاهرة الإفلاس في اليونان تتكرر خلال الأزمات الدورية حيث أنها تعرضت للإفلاس خلال أزمة 1929 وكادت أن تفلس مرة أخرى خلال أزمة 2008 وهي بذلك مازالت عرضة لهذه الظاهرة خلال الأزمات الاقتصادية إذا لم يتم معالجة الخلل. في المقابل نجد أن الدول الثلاثة تمكنت من التغلب على أزمة التضخم الركودي ومنعت تكراره خلال أزمة 2008.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية أكبر خلال الأزميتين الدورتين منه خلال الأزمة الهيكلية بالنسبة لاسبانيا واليونان وتعتبر الموارد البشرية الفرنسية أكثر تأثرا خلال الأزمة الاقتصادية الهيكلية.
- تعتبر الموارد البشرية الاسبانية أكثر تأثرا من الأزمات الاقتصادية الثلاثة خاصة فيما يخص تسريح الموارد البشرية وبطالة القوى العاملة بتسجيلها 1.930 مليون وظيفة مفقودة خلال الأزمة الهيكلية في الفترة (1975-1984) ومعدل بطالة بلغ في أعلى مستوى له 21.2% ، 3.767 مليون وظيفة مفقودة خلال أزمة 2008 خلال الفترة (2008-2013) ومعدل بطالة بلغ 25.1%).
- الموارد البشرية الفرنسية أقل تأثرا خلال الأزمات الاقتصادية الثلاث مقارنة باسبانيا واليونان أما الموارد البشرية اليونانية فقد تأثرت أكثر خلال أزمة 2008.
- المراجع والمصادر

¹ <http://vmvolontar.com/types-economic-crises-dynamics.html> 25/6/2016

² OPEC, Annual Statistical Bulletin. 1999,p4

³ Lacost olivier, Comprendre les crises financières.eyrolles .2009.p49

⁴ Owen Evans and others, Macprudential Indicators of Financial Soundness,Occasional paper 192, IMF, Washington DC . April 2000,p12

- ⁵ Owen Evans and others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC . April 2000, p12
- ⁶ Jacques Marsielle, Alain Plessis, FEG-WP N° 02/11, p:06.
- ⁷ Μιχάλης Μ. Ψαλιδόπουλος, Κωνσταντίνος Ι. Λοϊζος, IOYΛΙΟΣ 2011 ,p :144
- ⁸ OCDE
- ⁹ البنك الدولي
- ¹⁰ Μιχάλης Μ. Ψαλιδόπουλος, Κωνσταντίνος Ι. Λοϊζος, IOYΛΙΟΣ 2011 ,p :14
- ¹¹ <http://france-inflation.com>
- ¹² . Μιχάλης Μ. Ψαλιδόπουλος, Κωνσταντίνος Ι. Λοϊζος, IOYΛΙΟΣ 2011 ,p :147
- ¹³ LABORSTAT
- ¹⁴ . <http://www.inflation.eu/inflation-rates/greece/historic-inflation/cpi-inflation-greece.aspx>
- ¹⁵ Review Energy Policies of IEA Countries, Greece, 2011, p4 www.iea.org
- ¹⁶ OECD, Economic Surveys ,Greece. August 1979,p5
- ¹⁷ <http://www.banque.france.fr>
- ¹⁸ BIT, p :06
- ¹⁹ . INSS, ÉCONOMIE ET STATISTIQUE, N° 368. 2003;p49
- ²⁰ . BARDAJI José, Impact de la crise sur l'emploi et les salaires en France, Trésor-éco, n°83. Janvier 2011;p13
- ²¹ Creations et destructions d'emploi en France attractivité des territoires, 02mai2012, www.groupe-fie.com
- ²² .DARES ANALYSES,EMPLOI,CHOMAGE, POPILATION ACTIVE, BILAN DE L'ANNÉE 2012, N°037. JUIN 2013, p2
- ²³ LOSS SURVEY:JOB LOSSES AND RESTRUCTURING PROCESS IN THE FINANCIAL SECTOR., 2011, p25,
- ²⁴ . ENDEAVOR GREECE REPORT, CREATING JOBS FOR YOUTH IN GREECE, 2014, p13.
- ²⁵ National Bank of Greece
- ²⁶ www.ine.es
- ²⁷ OIT
- ²⁸ National Bank of Greece
- ²⁹ <http://www.insee.fr>
- ³⁰ www.oecd.org,
- ³¹ INE) Instituto Nacional de Estadística <http://www.ine.es>
- ³² Eurostat 2013
- ³³ www.groupe-fie.com.
- ³⁴ pierre villa, monographies d'économetre ; 1993, p93
- ³⁵ María Ángeles Sánchez Dominguez, Fernando García Quero, 02/11, p:15
- ³⁶ Ασπίδης Γεώργιος, Χατζηζαφериού Θεοδώρα-Μαρία, 2011,p:186